



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

2010/10/16

الشراكة الإقليمية المدعوون إليها

عبد الحليم فضل الله

لبنان مدعو للانضمام إلى الشراكة الإقليمية. الفكرة التي لم تتحول بعد إلى مشروع، تتقدم بثبات على السكة الصحيحة، ولو بحذر حتى لا تصطدم بقطار السياسة. وفي المنطقة دولتان تقودان الشراكة، إيران التي تعمل بجد على أن تكون قطباً علمياً وصناعياً، وقادها الحصار إلى إنتاج جيل شاب من الباحثين والعلماء لم تعرفه في تاريخها، و تركيا التي تواظب منذ ثماني سنوات على تحقيق مؤشرات لافتة وتتحوّل بسرعة إلى عملاق تجاري صاعد.

ويتفق النموذجان التركي والإيراني رغم تمايزهما، على أن الشراكة الناجحة تقوم على أساسين اقتصادي من ناحية وسياسي/ ثقافي من ناحية ثانية، وأن تنمية التجارة البينية لا يمكن أن يتم بمعزل عن آليات مشتركة تضمن حل الأزمات وتسيير المصالح المتبادلة في إطار إقليمي.

والنهوض بالنسبة إلى النموذجين بيت من ثلاث طبقات. الأولى منه هي الاقتصاد الوطني. أنقرة مهتمة بتعزيز موقعها التنافسي، وهي فخورة بمعدلات النمو التي ارتفعت من ثلاثة بالمائة فقط في التسعينات إلى أكثر من 6% في الفترة 2002-2008، وبالزيادة الكبيرة في الصادرات التي تضاعف نموها السنوي ثلاث مرات تقريباً. أما إيران فتركز على بناء القوة الاقتصادية اعتماداً على مبدأ الاكتفاء الذاتي، الذي يشمل قبل كل شيء تعزيز الرأسمال البشري وتخصيص مزيد من الموارد للبحث والتطوير وتعظيم وتيرة التصنيع الذي يشكل رافعة لقوة الدولة. ومع أن التوجه الجديد لإيران هو تخلي الدولة عن الصناعات "ذات الربح المنخفض" في إطار عمليات خصخصة تتقل ثلثي الأسهم إلى ذوي الدخل المحدود، فإن رؤيتها للعام 2025 ما زالت تستند إلى التنمية القائمة على الإنتاج لا على التجارة، وإلى أن العقد المقبل للثورة كما يقول قائدها "هو عقد التقدم والعدالة وعقد التحول الشامل"

الطبقة الثانية للنهوض الإقليمية، فللمنطقة والإقليم خصوصية مقارنة بالدول الأخرى. يجد الأتراك أن منطقة WANA التي تضم غرب آسيا وشمال أفريقيا هي المجال الإقليمي المشترك والحيوي لبلادهم (في مقابل MENA التي تضم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). فبرأيهم تبنى العلاقات الدولية على أساسين، اقتصادي وهو متوفر في منطقة تملك موارد طبيعية ضخمة وموقع استراتيجي حساس و لديها القابلية لتنمية مواردها البشرية في وقت قصير (كما فعلت الصين التي ضاعفت الحصة المخصصة لقطاع التعليم ثلاث مرات من إجمالي الناتج خلال أقل من عقد ليصبح الأكبر في العالم). والأساس الثاني هو الهوية الثقافية الموحدة

التي تشد أواصر اللحمة وتغلف المصالح المشتركة بغلاف دائم ومستقر. وهذا ينطبق على إيران أيضاً التي تكيف المصالح مع موجبات الانتماء والعكس بالعكس، فتتعامل مع التعاون الاقتصادي الإقليمي على أنه مدخل للتضامن السياسي، و عنصر من عناصر مواجهة الأخطار الخارجية. وفي كثير من الحالات تقوم طهران بتوزيع استثماراتها على أساس اقتصادي وسياسي في آن معاً، وهذا ما يجعلها تولي أهمية كبيرة في علاقاتها مع دول الجوار للمشاريع الإستراتيجية بعيدة الأمد، أكثر من التركيز على التجارة الخارجية و التسويق المباشر للسلع والخدمات. فهدف الشراكة الرئيسي بالنسبة إليها هو بناء القوة الذي يتجسد أولاً بتحسين القدرة الإنتاجية لها ولشركائها. و في هذا الصدد تساهم إيران بمئات المشاريع في دول تقع خارج دائرة التعاون الرباعي الذي يجمعها بسوريا وتركيا والعراق، (مصر والسعودية مثلاً)، وهي تعمل منذ سنوات على زيادة استثماراتها في أفريقيا ضمن رؤية للشراكة التنموية مع دول القارة.

لا شك أنّ المثلث التركي الإيراني السوري هو ركيزة التعاون الإقليمي، الذي يضم العراق أيضاً ويقع لبنان والأردن في دائرة تأثيره. وتلخص "الرؤية الإستراتيجية" للرئيس بشار الأسد بشأن ربط البحور الخمسة، أولويات هذا المثلث. حيث يجري الآن التحضير لحزمة من المشاريع الإستراتيجية المشتركة بين طهران ودمشق تشمل: مشاريع نقل الغاز والنفط من إيران إلى سوريا عبر العراق وصولاً إلى أوروبا، وشبكات طرق تربط البلدان الثلاثة، إضافة إلى استثمارات إيرانية كبيرة في مجال الصناعات الثقيلة والكهرباء والاسمنت والصناعات الزراعية والغذائية وصناعة السيارات، واستثمارات مشتركة مع تركيا في مجال نقل الطاقة والسكك الحديدية، وتقدر القيمة الإجمالية لموجة التوظيفات هذه بحوالي ثمانين مليار دولار.

الطبقة الثالثة للنهوض لها صلة بالنظام الدولي وكيفية التعامل معه. وتعتمد تركيا وإيران في هذا الشأن منظورا متقارباً، وهو أن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية يبدأ بتحسين الموقع التفاوضي اتجاهها، الأمر الذي يبدأ ببناء اقتصادات وطنية قوية ومنافسة، وتعزيز الروابط الإقليمية. تؤكد إيران على الحق بامتلاك التكنولوجيا وعلى مبدأ تداول الانجازات العلمية بين دول الإقليم ضمن قنوات غير تجارية. فيما كانت استدارة تركيا نحو الشرق، فقرة من مراجعة طويلة لعلاقتها بالغرب وبالعالم الإسلامي. وفي كتابه العمق الاستراتيجي يقول أحمد داوود أوغلو: "إن تحفيز العلاقات الاقتصادية التي أخذت تتعاضد في شكل واضح

منذ بداية عقد الثمانينيات داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، سيكون له اثر كبير في تقوية موقع تركيا داخل مراكز القوى الاقتصادية والسياسية العالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي".

بين أن نكون شركاء في نظام إقليمي ذاتي الدفع ويتقدم باطراد ولديه مقومات تنمية واعدة، أو أن نظل ورقة في مهب نظام دولي متقلب وخطير، فإن من البديهي للبنان قبول الدعوة الموجهة إليه للانضمام إلى المائدة الإقليمية جنباً إلى جنب مع صانعي الأحداث والسياسات فيها.